



العلاقات المدنية- العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011 : المؤسسة

العسكرية في مواجهة قواعد الديمقراطية

Civil-military relations and the challenges of Civilian Control in Egypt after 2011:
the military institution in front of democracy's rules

بومدين عربي

جامعة الجزائر 3، الجزائر

a.boumediene@univ-chlef.dz

تاريخ القبول: 2019/06/05

تاريخ الإيداع: 2019/05/19

الملخص:

تنص نظرية الديمقراطية على أنه ينبغي للجيش، أو المؤسسة العسكرية، الخضوع لرقابة ممثلي الشعب الذين يحملون السلطة العليا بحكم انتخابهم، ومع ذلك نجد كثيرا من الجيوش تحوز - بحكم الأمر الواقع أو بحكم القوانين والتنظيمات المعمول بها- عددا من الامتيازات وهامشا كبيرا من الاستقلالية؛ وهو في العموم، حال الدول ذات الديمقراطيات الوليدة. تتناول هذه الدراسة بالتحليل العلاقات المدنية-العسكرية في التجربة المصرية بعد 2011، حيث ستناقش عبر منهجية معينة دوافع ومحفزات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتبحث أيضا في عوائق مأسسة السيطرة المدنية والفشل في توطيد الديمقراطية الناشئة. مع الإشارة إلى أنَّ عملية نزع الطابع العسكري على السلطة السياسية في مصر تبقى عملية طويلة ومعقدة قد تستغرق سنوات عديدة.

الكلمات الدالة:

المؤسسة العسكرية، الجيش، السيطرة المدنية، الديمقراطية، مصر.

Abstract:

According to the theory of democracy, the army or the military institution should be a subject to the control of people's representatives who hold the supreme authority by virtue of their election. However, de facto or by virtue of existing laws and regulations, many armies have a lot of privileges and a large margin of independence which is in general the case for many emerging democracies. This study deals with the analysis of civil-military relations in regard to the Egyptian experience after 2011, discussing through a specific methodology the motives and incentives for the intervention of the military in political life, and also looking at the impediments to the institutionalization of civilian control and failure to consolidate the nascent democracy. Also with reference to the demilitarization of the political power in Egypt, the process remains a long and complex that could take many years.

Key Words:

Military institution, army, civilian control, democracy, Egypt.



في البلدان التي عرفت تذبذبات في الديمقراطية برز النقاش - بشكل كبير - حول علاقة المدنيين بالعسكريين وأشكال التفاعل بينهما، وتشكل التجربة المصرية حالة بالغة الأهمية عندما يتعلق الأمر بدراسة الدور السياسي للجيش، والعلاقات المدنية-العسكرية Civil - military relations، فلطالما كان للجيش المصري علاقة وطيدة بالسلطة السياسية، بل هو يمثل المحرك الرئيس وصاحب السلطة الحقيقية؛ باعتباره المؤسسة المنظمة الوحيدة ذات وزن يتيح لها التحكم الفعلي بالسلطة، وذلك منذ الانقلاب العسكري الذي قاده الضباط الأحرار سنة 1952 ضد الملك فاروق.

بعد الحراك العربي الذي شهدته المنطقة العربية (2011) أخذ موضوع العلاقات المدنية العسكرية في مصر أبعادا أخرى، وبات يطرح العديد من النقاشات الأكاديمية، خاصة بعد تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتركيز غير مسبوق للسلطة، بحيث ارتقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بنفسه إلى مكانة أعلى من الرئاسة من خلال المساهمة في تخلي مبارك عن السلطة وعزل مرسي الرئيس المدني المنتخب بعد عملية انتقالية دامت قرابة السنتين. مع ذلك كان الأمل في تحقيق السيطرة المدنية في مصر بعد الحراك الثوري، غير أن الجيش أجهض العملية الديمقراطية وتبخرت بذلك آمال توطيد الديمقراطية الناشئة.

وتأسيسا على ذلك ستحاول هذه الورقة الإجابة على السؤال التالي: كيف ساهمت المؤسسة العسكرية في إفشال مساعي تحقيق السيطرة المدنية وتوطيد أركان الديمقراطية الناشئة في مصر؟ وضمن هذا التساؤل الرئيس تسعى الدراسة لفحص مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها: ما هي مجالات تحقيق السيطرة المدنية؟ ما هي العوامل النازمة لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر بعد 2011؟ وهل ساهم عامل ضعف استراتيجيات النخب المدنية في بسط السيطرة المدنية وإعطاء الجيش مكانة في إدارة المرحلة الانتقالية خصوصا والحياة السياسية عموما؟ ما هي آليات تحقيق السيطرة المدنية وتوطيد الديمقراطية الناشئة؟

للإحاطة بجوانب الإشكالية تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

- تعتبر أزمة الثقة في العلاقات المدنية- العسكرية عاملا أساسيا في عدم تحقيق السيطرة المدنية ونجاح عملية التحول الديمقراطي.



- يعتبر اختلال توازن القوى في العلاقات المدنية-العسكرية لصالح المؤسسة العسكرية مُعوًا أساسيا للسيطرة المدنية وتحقيق الديمقراطية.

المحور الأول: العلاقات المدنية-العسكرية: مقارنة معرفية

تشير العلاقات المدنية-العسكرية حسب "أديدجو إييو" Adedeji Ebo إلى شبكة العلاقات بين الجيش والمجتمع الذي يعمل فيه، والذي هو بالضرورة جزء منه. وتشمل هذه العلاقات جوانب دور المؤسسة العسكرية (كمؤسسة محترفة، سياسية، اجتماعية واقتصادية) في الحياة العامة بصورها المختلفة، وتشمل تلك العلاقات القضايا المتعلقة بسلوك الجيش تجاه المجتمع المدني، إدراك المجتمع المدني وموقفه وسلوكه تجاه الجيش، وأخيرا ما تعلق بالدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها بالدولة.¹

ثمة علاقة ثلاثية في مفهوم العلاقات المدنية-العسكرية بناء على هذا التعريف، حيث يصف التفاعلات بين المجتمع ومؤسسات الدولة والجيش، وضمن هذا التفاعل تتحقق المؤسسة، ذلك أنّ الجيش مؤسسة اجتماعية في النهاية تتأثر وتؤثر مجتمعا، في الجانب الآخر يفترض أن يلتزم الجيش الحياد في مسائل السياسة العامة ويترك اليد الطولى للمدنيين في رسمها، بما في ذلك السياسة العسكرية التزاما بكونه مؤسسة محترفة، بينما يتجلى دور العسكريين في تنفيذ ما يخططه المدنيون، وأخيرا فإنّ المحصلة النهائية من هذا التفاعل تكمن في الحفاظ على كيان المجتمع وقوة المؤسسات ووجود الدولة.

كما يمكن تعريف العلاقات المدنية-العسكرية حسب "بول شامبرس" و"أورال كراوسن" Paul Chambers and Aurel Croissant بأنها: "التفاعلات بين العسكريين والفاعلين المدنيين بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسية".² وضمن هذا التعريف فإنّ الباحث المصري "أحمد عبد ربه" يشير إلى أنّ العلاقات المدنية-العسكرية تختلف وتتغير بحسب الدول ويُسبّها بخط مستقيم يمثل توزيعات مختلفة لسلطة اتخاذ القرارات بين المدنيين والعسكريين، جاعلا من مسألة السيطرة المدنية أحد طرفي هذا الخط؛ فعندما نكون أمام حالة سيطرة المدنيين تماما، فهم يصنعون القواعد ويغيرونها من دون قيود، على الجانب الآخر من هذا الخط، نجد حالة النظام العسكري التي يكون فيها العسكريون مسيطرين تماما.³

يعتبر النقاش الأكاديمي حول علاقة المدنيين بالعسكريين جديدا نسبياً، وفي الحقيقة فإنّ أعمالا رائدة في حقل العلاقات المدنية-العسكرية من قبيل كتاب "صموئيل



هنتغتون "Samuel Huntington" الجندي والدولة "The Soldier and State" (1957) ⁴ وكتاب "موريس جانويتس" M. Janowitz "الجندي المحترف" The Professional Soldier (1960) ⁵ رغم قيمتها التفسيرية البالغة في شرح وتحليل العلاقات المدنية-العسكرية في السياق الغربي، إلا أنها تظل غير ملائمة للسياقات غير الغربية الأقل ديمقراطية، والتي يغيب عنها تماما مفهوم السيطرة المدنية؛ فعلى العكس من الدول الديمقراطية والتي تحصر وظيفة جيوشها بالحفاظ على الأمن الخارجي للدولة والدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، نجد جيوش الدول النامية والأقل ديمقراطية إضافة إلى دفاعها عن الدولة من أي عدوان خارجي تنخرط بشكل كبير في الحفاظ على استقرارها داخليا، هذا التداخل يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق أي سيطرة مدنية نتيجة الارتباط بالسياسة الداخلية؛ على عكس نظرائها في الدول الغربية. حقيقة فارقة يؤكد جانويتس عندما يقول بأن تدخل الجيش في السياسة الداخلية للدول غير الغربية يُعدُّ معيارا وقاعدة رئيسية؛ في حين يجعل الحالات المستقرة للسيادة المدنية على الجيوش في هذه الدول استثناءً يتطلب دراسة خاصة. ⁶

إنَّ العمل المتميز لصموئيل هنتغتون في كتابه الجندي والدولة أسَّس لنظرية العلاقات المدنية-العسكرية فيما أسماه "احترافية المؤسسة العسكرية" Military Professionalism التي تشير إلى أنَّ المؤسسة العسكرية يجب أن تكون من الناحيتين المادية والأدبولوجية، منفصلة عن المؤسسات السياسية، وتكون خاضعة للسيطرة المدنية Civilian Control، ولكن نقطة الخلاف التي تثور بين الباحثين تتمثل أساسا حول كيفية الوصول إلى السيطرة المدنية، فيوصي هنتغتون بـ "السيطرة الموضوعية" Objective control التي تعني ترك الجيش دون تدخل من السلطات المدنية؛ بغية الحفاظ على احترافيتها التي تمثل صمَّام الأمان وخيارا رادعا للتدخلات العسكرية في الحياة السياسية، وعلى النقيض من ذلك يوصي جانويتس بـ "السيطرة الذاتية" Subjective control وهي تنصرف إلى دمج الجيش في الحياة المدنية (تمدين المؤسسة العسكرية) كآلية لمنع حدوث التدخلات العسكرية.

ثمَّة حقيقة واضحة يجب الإشارة إليها عند تناول العلاقات المدنية-العسكرية وهي أنَّ العمل الكلاسيكي لعالم السياسة الأمريكي هنتغتون قد استمد أُطره النظرية والتحليلية كغيره من الأدبيات الكثيرة من تقاليد وتجارب الديمقراطيات الغربية التي يسود فيها الفصل بين المجالين المدني والعسكري، في حين أنَّ تحليل العملية في دول العالم النامي، وبخاصة في فترة ما بعد الاستعمار وتأسيس الدولة الوطنية يجب أن يأخذ في



الحسبان التداخل الكبير بين المجالين نتيجة لدور المؤسسة العسكرية التاريخي في هذه الدول فضلا عن خصوصيتها الاجتماعية كمُخلص للشعوب من ويلات الاستعمار، وفي هذا السياق فإنّ تدخل الجيش في السياسة مثّل علامة فارقة وخاصة أساسية لصيقة بالنظم السياسية في الدول النامية عامة، وفي النظم السياسية العربية على وجه الخصوص. يذهب أحمد عبد ربه⁷ بالقول: "إنّ السيطرة المدنية في سياق العلاقات المدنية-العسكرية تمثل عملية مستمرة تسعى فيها السلطات المدنية لتقوية سيطرتها وإشرافها على المؤسسة العسكرية حتى في الدول ذات الديمقراطيات المستقلة؛ من خلال تحديد أدوارهم ومهامهم وميزانياتهم".⁸ وعن نشوء السيطرة المدنية فإنّها وفقا "لهارولد ترينكوناس" Harold Trinkunas ستنشأ حين يكون بمقدور القادة المدنيين ممارسة الرقابة على القوات المسلحة، ويجادل بأنّ تحقّق الديمقراطية مرهون بمدى مؤسسة السيطرة المدنية في داخل هياكل الدولة.⁹

إنّ السيطرة المدنية الديمقراطية لا تعني فقط غياب الانقلابات العسكرية بل هي أشمل وأوسع من ذلك بكثير، إذ تنصرف بدرجة كبيرة إلى انصياع المؤسسة العسكرية لسلطة الحكومة المدنية، ويتحقق هذا الأمر في السياق الغربي عند صنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بتنظيم القوات المسلحة، وتحديد مهامها، وضبط أدوارها، وكيفية عملها في يد السلطات المدنية وليس القيادات العسكرية. ويتحدد مؤثر السيطرة المدنية عندما تمتنع المؤسسة العسكرية بأيّ شكل من الأشكال عن التدخل في عملية صنع السياسات العامة. ووفقا لترينكوناس فإنّ السيطرة المدنية الديمقراطية القوية تتكون من شقين: أولهما الرقابة المؤسسية على الأنشطة العسكرية من طرف السلطات المدنية، وثانيهما يتعلق باحترافية القوات المسلحة والخضوع للسلطة المدنية والتزام الحياد السياسي كأحد الشروط والقيم الأساسية لتحقيق تلك الاحترافية.¹⁰

يشير عبد ربه في حديثه عن تعظيم السيطرة المدنية، والتي تتحقق حسبه وفقا لثلاثة مستويات: في الأول يوصي بتقليص المساحات التي تحتفظ فيها القوات المسلحة باليد العليا في صنع سياسات الدولة، وثانيهما مدى انخراط الجيش في المجال الاقتصادي؛ ذلك أنّ المؤسسة العسكرية التي تسيطر على اقتصاد الدولة والتي تعمل خارج رقابة وإشراف السلطات المدنية تكون أكثر صعوبة في فرض السيطرة المدنية عليها، وهو النموذج السائد لدى الدول النامية والأقل ديمقراطية، أو التي لازالت في طور التحول، وثالثهما فصل المؤسسات العسكرية عن أجهزة الأمن الداخلي، وعليه فإنّ هذا التماهي يعقّد من مسألة فرض السيطرة عليها من قبل السلطات المدنية، والحال أنّ ما أثبتته



التجارب حول العالم في تورط المؤسسة العسكرية لتشغل حيّزا في عمليات صنع السياسات العامة البعيدة عن مهمتها؛ قد أضعف إلى حدّ كبير جاهزيتها وفعاليتها العسكرية، وترتب عن ذلك تسييس تلك المؤسسة من جهة، والدخول في حالة عدم الاستقرار السياسي من جهة أخرى.¹¹

ستتبع الدراسة في تحليل العلاقات المدنية-العسكرية في الحالة المصرية "نظرية السيطرة المدنية" لكل من "أوريل كرواسان" Aurel Croissant و "بول شامبر" Paul Chambers في كتاب: "الديمقراطية تحت الضغط: العلاقات المدنية العسكرية في جنوب آسيا وجنوب شرقها"، وهو الكتاب الذي حاول دراسة العديد من العلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية التي تمر بعملية التحول نحو الديمقراطية، وعليه فإنّ الدراسة ستأخذ بالتحديد نموذج "ديفيد كوهين" David Kuehn و "أوريل كرواسان" الوارد ضمن الكتاب الذي يجادل بأنّ مسألة بسط السيطرة المدنية على العسكر تدور حول خمس دوائر في عملية صنع القرار وهي: تجنيد النخبة، صنع السياسات العامة، تنظيم المؤسسة العسكرية، الأمن الداخلي والدفاع الخارجي.¹² مع الإشارة إلى أنّ الدراسة ستحاول تطوير هذا النموذج؛ لإبراز عوامل التدخل العسكري أيضا بالاستناد إلى المتغيرات الكلية التي ترى إمكانية تحليل الظاهرة العسكرية بالجوء إلى استخدام "المنهجية متعددة المتغيرات" (سيتم التفصيل فيه في المحور الثاني). وفي جانب آخر تبرز بشكل ملح مسألة مؤدّاهما: ما هي الآليات الكفيلة والضرورية لضمان الرقابة على القوات المسلحة والإشراف عليها بشكل سليم من قبل السلطات المدنية والمجتمع؟ السؤال الذي يجد إجابته من خلال المؤشرات التي سنختارها في خمسة دوائر أيضا: الدستورية، ثقافة الاحترافية، المعايير الاجتماعية، المجتمع المدني والإعلام الحر.

إنّ الحكم على مدى مأسسة السيطرة المدنية على العسكريين في أيّ دولة ينطلق أساسا في الصراع بين المدنيين والعسكريين حول من يبسط سيطرته على هذه الدوائر الخمس، وفي المقابل فإنّ الرقابة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة تتطلب مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسسية؛ إذ ستنتقل الدراسة من هذين المجالين لتحليل الحالة المصرية في أعقاب عودة الجيش بقوة في المشهد السياسي في مصر ما بعد الثورة. والشكل الآتي سيكون نموذجا لفهم العلاقات المدنية-العسكرية المتّسمة بالتعقيد الشديد، نظرا للخصوصية التاريخية للمؤسسة العسكرية في مصر.

الشكل رقم 01: مَجَالَا السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

Aurel Croissant and David Kuehn, «Civilian Control of the Military and Democracy: Conceptual and Theoretical Perspectives», in: Paul Chambers and Aurel Croissant, eds., Democracy under Stress: Civil-Military Relations in South and Southeast Asia, Bangkok: Chulalongkorn University, Institute of Security and International Studies (ISIS), 2010, p42.

- هاني سليمان، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 26-28.
- مجدي حمّاد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 12. نقلا عن Samuel Huntington و Samuel E. R.D owse و finer في عرض المجموعة التي تعتمد المتغيرات الكلية في تفسير التدخل العسكري.
- المحور الثاني: العوامل البنوية النازمة لحضور المؤسسة العسكرية: في البيروقراطية المتجذرة



تعتبر مسألة تدخل الجيش في الحياة السياسية صفة لصيقة بمختلف الأنظمة الأفريقية والعربية ودول العالم الثالث عامة، حيث تتورط المؤسسة العسكرية بصورة أو بأخرى لتشغل حيزا واسعا في الحياة السياسية. حيث تشكل التجربة المصرية حالة دراسة مهمة في التعرّف على هذا الدور منذ الانقلاب العسكري الذي قاده الضباط الأحرار العام 1952. وفي سياق "الثورة المصرية (2011)"¹³ تمّ التأكيد على هذا الدور مرتين؛ سواء من خلال إبعاد "حسني مبارك" أو عزل "محمد مرسي" لاحقا في 2013. سيحاول هذا الجزء الإجابة على سؤال ما الذي دفع الجيش إلى التدخل؛ في محاولة لتفسير الظاهرة العسكرية في مصر.

1. منهجية تحليل الظاهرة العسكرية في مصر

على الرغم من أنّ الجندي ميسّر للحرب لا للسياسة، فهو يجد نفسه مدفوعا إلى التدخل في السياسية لأنّ الحكام - من وجهة نظره- يُضرون بقدرة الجيش على الحرب، افتراض نظري يجد أساسه في الحالة المصرية؛ إذ نستطيع أن نفهم الدوافع العميقة الخفية لإنقلاب المؤسسة العسكرية على القيادة السياسية سنتي 2011 و2013،¹⁴ فالشعور السائد داخل القوات المسلحة في الحالتين يشير إلى أنّ النخبة الحاكمة باتت تهدد مصالح الجيش وقدرته على حماية أمن الدولة.¹⁵ وهو الشعور نفسه الذي كان يراود "جمال عبد الناصر" في الحرب العربية الاسرائيلية سنة 1948 عندما كان يواجه الدبابات الاسرائيلية بأسلحة خفيفة ومتخلفة، حيث يروي في كتابه "فلسفة الثورة" أنه كان يعتقد أن سبب هذا التخلف والمغامرة بالجيش هو النظام السياسي العميل والرجعي والمتخلف.¹⁶

اختارت المؤسسة العسكرية وضباطها المؤثرين في مصر خيار دعم الثورة ضدّ مبارك عندما أيقنت أنّ الظروف الداخلية والخارجية قد توفرت لذلك. يشير زولتان باراني "Zoltan Barani" على الرغم من أنّ النخبة العسكرية المصرية مُمثلة في كبار الضباط اختارت مسار دعم الثورة، إلّا أنّ اتخاذ هذا القرار لم يكن أبداً بوضوح ولا بصراحة الطريق الذي سار فيه الجيش التونسي، إذ قامت هذه النخبة بحساب رهاناتها والتحرك بهدوء نحو تعزيز مواقفها في السلطة، وفي موازاة ذلك مارست بعض وحدات الجيش العنف ضدّ المتظاهرين من خلال احتجازهم في مقر المخابرات أو على الأقلّ بتمكين الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى من رقابتهم والتحقيق معهم.¹⁷

تخلص الجيش من إرث مبارك ولكن عندما وجد المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) نفسه في مواجهة عملية انتقالية غير مألوفة ومقلقة لجأ إلى قيمه الأبوية وإرثه



السلطوي طيلة مرحلة تعامله مع المرحلة الانتقالية، وظهر ذلك في مواقفه الدفاعية والمتحفظة والمرتبكة، وتعامل بتردد واضح مع الأحداث المتسارعة، ووجد صعوبة في تقديم رؤية اجتماعية أو برنامج اقتصادي أو خطة سياسية متكاملة لافتقاده الأفق السياسي الواضح وسعى بكل الطرق للحفاظ على مصالحه عبر البيانات العسكرية وابتكر صيغا دستورية لحمايتها.¹⁸

بعد العملية الانتقالية ووصول الرئيس المعزول "محمد مرسي" لسدة الحكم ونتيجة لخلفيته الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين)، فضلا عن إحساس الجيش أنَّ مصالحه باتت مهددة لجأ إلى نفس العملية الديمقراطية في أول فرصة أتاحت له؛ مع خروج "مظاهرات ميلونية" مُعارضة لمرسي في ميدان التحرير وعدد من المحافظات المصرية مطالبين بانتخابات رئاسية مبكرة في 28-30 جوان 2013، فقد أمهل الجيش بعدها بيوم الجانين مهلة 48 ساعة لتحقيق مطالب الشعب؛ في خطوة تشير أنَّ الجيش يتحين الفرصة لإمساك خيوط اللعبة من جديد.¹⁹

سيحاول هذا العنصر عرض منهجية التدخل العسكري بالرجوع إلى المتغيرات الكلية التي سببتهما الشكل رقم (2)، وسنحاول تفكيكها إلى عدد من العناصر ستغطي سؤالاً لماذا تدخل الجيش في مصر بعد 2011 ؟ وسيكون هذا العنصر أساسيا لتفكيك أسباب فشل توطيد الديمقراطية في الديمقراطيات الناشئة.²⁰

الشكل رقم 02: تحليل ظاهرة التدخل العسكري في الحياة السياسية في مصر بعد 2011



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:



مجدي حمّاد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 12.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

مجدي حمّاد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 12.

ظهر استعداد المؤسسة العسكرية في مصر للتدخل عند احساسها بالخطر، ووجدت الفرصة للتدخل بسبب وجود أزمة سائدة في المجتمع، وأخيرا عند فراغ القوة أي عدم وجود قوى سياسية تملأ الفراغ. في المقابل تحكمت ثلاثة متغيرات في هذا التدخل وهي متغيرات عسكرية ترجع لخصوصية المؤسسة العسكرية نفسها، ومتغيرات داخلية وأخرى خارجية. سيتم مناقشة ذلك وفق عدد من العناصر تباعا تقيدا بالمنهجية التي تم عرضها.²¹

2. الجيش والذاكرة الجماعية / التنشئة والمخيال الاجتماعي:

تحظى مؤسسة الجيش باحترام وتقدير كبيرين لدى المجتمع المصري نظرا للسياق التاريخي الذي عملت في إطاره وبخاصة دورها في الحروب التي خاضتها مع إسرائيل، ويجري تصويرها في المخيال الاجتماعي بأنها هي صمّام الأمان، ومصدر الفخر والثقة والاعتزاز²²، وقد لخصها لي أحدهم بالقول: "بالفعل المؤسسة العسكرية تحظى بمحبة واحترام المصريين بكافة أطيافهم، حيث يراه الجميع جيشهم ودرعهم بالفعل وليس كلاما عاطفيا. لأنه لا يخلو بيت مصري من ضابط أو مجند أو من مصاب أو شهيد خلال تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وهو بالفعل مبعث للفخر ورمز الرجولة والوطنية". وأضاف قائلا: "ربما تقابل بعض الآراء المخالفة، ولكنها تمثل رأي أفراد وربما تنتقد أفراد، أما المؤسسة فهي محل ثقة الجميع تقريبا".²³

يعد الجيش المصري من بين أقوى الجيوش في المنطقة العربية من حيث تماسكه الداخلي، إذ لا تعاني القوات المسلحة المصرية من انشقاقات عرقية ودينية واختلافات إيديولوجية ملموسة، على الرغم من الأقلية المسيحية الكبيرة، وحتى هذه الأخيرة تختار الانخراط في الجيش لدواعي مهنية وتحسينا للمكانة الاجتماعية لأنصارها. كما يمثل المجندون الملتحقون بالجيش كل مناطق البلاد بشكل ما، وهو ما يعطي الانطباع على تأكيد الصورة الذهنية للجيش كمؤسسة وطنية حقيقية.²⁴

ساهم عامل التنشئة في المراحل التعليمية في ترسيخ الصورة الإيجابية للمؤسسة العسكرية المصرية في المخيال الاجتماعي؛ فقد لاحظ الباحث ذلك في الجامعات المصرية أين



تظهر هذه التربية على الانضباط، حيث يحصل الطلاب على دورة تدريبية قصيرة خلال دراستهم الجامعية لمرة واحدة خلال المرحلة الجامعية، يتلقون فيها بعض المحاضرات الوطنية والقومية يقدمها بعض الضباط مع بعض الطوابير لتعويد الطلاب على الانضباط، وذلك تحت إشراف الجامعة.²⁵

عملت هذه النظرة إلى دفع الجماهير المحتجة على نظام مبارك دعوة الجيش صراحة للتدخل باعتباره الطرف الحامي للمواطنين، ودليل ذلك حين قام المتظاهرون بتقديم الزهور للجنود واعتلاء الدبابات واتخاذ الصور بصحبة أفراد الجيش في الشوارع وترديد عبارات من قبيل "الجيش والشعب إيد واحدة"، على الرغم من أن هذا الشعار تغير لاحقا نحو "الجيش والشرطة إيد واحدة"، لأسباب تتعلق أساسا باشتراك قوات الجيش والشرطة في قمع المتظاهرين في نوفمبر وديسمبر 2011. مع ذلك يظل الجيش يحتل مكانة مرموقة بين المصريين.²⁶

3. إفرازات ما بعد الثورة: النخب الجديدة والاستقطاب السياسي:

ساهمت علاقة الاستقطاب القائمة بين القوى السياسية العلمانية ومعها القوى الشبابية والقوى الإسلامية، وفي مقدمتها حركة الإخوان المسلمين فيما يسميه "هاني سليمان" "بالمعادلة الصفرية" إلى تمكين الجيش من الإطاحة بحكم مرسي وتنصيب نفسه الحكم الفصل بعد أن عمل على استقطاب القوى العلمانية الغاضبة بسبب عدم اشراك الإخوان لهذه القوى في عملية الحكم واخفاقهم في بناء توافق وطني،²⁷ ثم تنكّر الجيش لهذه القوى بعد أن قوّض قوة الإخوان وهيمن على العملية السياسية.²⁸

اصطفت هذه القوى ضمن ما سُمّي "جبهة الإنقاذ الوطني"، وساهم الإعلام وبعض الشخصيات العامة في استعادة الجيش مكانته من خلال ترسيخ فكرة أن الجيش هو الحامي الأول للبلاد. مع انتخاب مرسي رئيسا تحالف الجيش مع القوى المناوئة للإخوان ولا سيما جبهة الإنقاذ الوطني التي وفرت غطاء مدنيا لتدخل الجيش في 03 جويلية 2013.²⁹

لا مراء بالقول أن الخلافات بين العسكريين توافقت مع المرحلة الانتقالية وبداية تشكيل وهندسة مرحلة ما بعد الثورة. فقد عجل الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي اقترحها المجلس العسكري في 19 مارس 2011 ووافق عليها الإسلاميون بجميع ألوانهم في إبراز فجوة الانقسام بشدة، وقد بدا ذلك واضحا في الجُمع (المظاهرات المليونية) المختلة التي عبر فيها المعسكر الليبرالي عن مطالبه؛ بدءً من (جمعة مليونية 27 ماي 2011)، (جمعة تصحيح المسار)، و (جمعة الغضب الثانية).³⁰



مُثلَّت الانتخابات البرلمانية في 28 نوفمبر 2011 نقطة الخلاف الأبرز، وامتد الصراع إلى داخل الأحزاب الإسلامية نفسها، حيث عقد حزب " الحرية والعدالة " التابع لجماعة الإخوان المسلمين تحالفا مع بعض الأحزاب الليبرالية كحزب "الوفد" الذي نقض اتفاقه في اللحظات الأخيرة، وبالمقابل عمل "حزب النور" السلفي على تشكيل تحالف ضمَّ الأحزاب السلفية لخوض غمار الانتخابات البرلمانية.

امتدت جولة الصراع بعد انتخاب مرسي رئيسا، ولكن هذه المرة دار النقاش والخلاف حول الصياغة الدستورية، ففي 19 نوفمبر 2012 انسحب ليبراليون ومسيحيون من الجمعية التأسيسية المشكلة لصياغة الدستور الجديد، ولم تهضم القوى الليبرالية والثورية الهندسة الدستورية التي رأتها مُجهضة لآمالها واجحافا في حقها فخرجت في احتجاجات بالآلاف يوم 4 ديسمبر 2012 أمام القصر الرئاسي مطالبة بكتابة دستور جديد وإلغاء الاستفتاء. ولقد استفادت القوى المناوئة للإخوان في الأخير من استمالة الجيش والدعوة صراحة لانقلاب عسكري يعيد الأمور إلى نصابها.

إنَّ التركيز على المساحات المشتركة والقضايا التوفيقية خطوة أساسية في مرحلة الإعداد للتحوُّل نحو الديمقراطية، لكن عدم التوافق بين النخب المدنية هو من عَجَّلَ بتدخل الجيش في مصر وأجهض العملية الديمقراطية. ففي تشيلي، كانت تحالفات النخبة والاتفاق على قواعد اللعبة الأساسية، عنصرا محوريا لتعزيز الحكم الديمقراطي والتخلُّص من الإرث السلطوي والحكم العسكري لبينوشيه في العام 1990؛ فقد تكون ائتلاف الأحزاب السياسية من أجل الديمقراطية في تشيلي عام 1988 من أطراف اليسار والوسط الأيديولوجي.³¹

4. البيئة الداخلية والإشكالية الأمنية:

شهدت مصر مع بداية الثورة انفلاتا أمنيا غير مسبوق بسبب انسحاب رجال الشرطة في 28 يناير 2011 الذي تزامن معه هروب عدد كبير من المساجين، فانتشرت "البلطجة"³² والجريمة المنظمة.³³ ومع رحيل مبارك ودخول البلاد في نفق المرحلة الانتقالية وجد المجلس العسكري في غياب الأمن مبررا وذريعة لاستمرار العسكر في الحكم إلى غاية عودة الاستقرار وتحقيق الأمن.³⁴ يسود الاعتقاد في هذه الأوضاع أنَّ الجيش هو المنقذ لبناء الدولة، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وإنقاذ الاقتصاد، ويؤدِّي هذا الوضع أيضا إلى عدم الاستقرار السياسي الذي يدفع باللجوء إلى القوات المسلحة كمنقذ، وهو ما بدا جليا وترسخ في مصر بعد الثورة عند استدعاء الجيش ليقوم بهذا الدور.³⁵



دفع الوضع الأمني المعقد في مرحلة مرسى مجددا إلى استدعاء الجيش مجددا؛ فقد بينت دراسة تحت عنوان "إدارة الملف الأمني والقضائي" أنَّ مجال الحرية في هذه الفترة تحول إلى فوزى تم استغلالها لتنفيذ مخطط الانقلاب ودعم الثورة المضادة. وبرزت بشكل لافت "التظاهرات الفتوية" التي عملت بعض الأطراف في الدولة العميقة على تغذيتها وتحويل مسارها. بالإضافة إلى تفاقم أزمتي الوقود والكهرباء، اللتين اتُّخذتا كأهم الذرائع لقلب الرأي العام على مرسى والانقلاب عليه". وقد أشارت الدراسة أيضا أنَّ الاستقطاب السياسي دفع بعض القوى المعارضة لحكم مرسى بالتركيز على الملف الأمني؛ فنظموا مظاهرات سرعان ما تنتهي معظمها بعمليات إحراق وإثارة فوزى أمنية. ومن الوسائل التي لجأوا إليها - بحسب الدراسة - إنشاء مجموعة تسمى "بلاك بلوك"، التي ظهرت في 24 يناير 2013 عشية الذكرى الثانية لثورة 25 يناير، التي قام أفرادها بتغطية وجوههم بالأقنعة؛ لإخفاء هويتهم.³⁶ وعليه فإنَّ العامل الأمني عادة ما يُستغل من طرف الجيش لإعادة تنصيب نفسه حاميا، وتعمل هذه الأوضاع على تقويته في وجه النخب المدنية التي فشلت في حماية أمن وممتلكات المواطنين.

5. الاقتصاد السياسي للجيش: تضخم المصالح الاقتصادية:

من المعروف أنَّ الجيش في مصر يصنع كل شيء من زيت الزيتون وملمع الأحذية إلى مقصورات الاقتراع التي استخدمت في الانتخابات البرلمانية المصرية في عام 2011، ولكن لا أحد يعرف على وجه اليقين كم هي نسبة سيطرة الصناعات العسكرية على اقتصاد البلاد. أشارت التقارير الإخبارية من 5% بالمائة إلى 40% أو أكثر حسب تقديرات "الخبراء". في حين أنَّ وزير التجارة السابق "رشيد محمد رشيد" يقدرها بـ "أقل من 10%" في حديث لصحيفة "نيويورك تايمز".³⁷ بالنسبة لبعض التقارير الأخرى فإنَّ مساهمة الجيش المصري في الاقتصاد وإجمالي الإنتاج في مصر من 30% إلى 40%، وتشير أخرى إلى أنَّ نسبة 40% إلى 60% من مصانع الجيش تنتج سلعا مدنية، بدلا من الأسلحة والذخائر. حيث تضم المؤسسة الوطنية للإنتاج الحربي مثلا أربع عشر مصنعا للمعدات الطبية والتشخيصية، والأجهزة المنزلية، والحواسيب، والسيارات، وغير ذلك.³⁸

على النقيض من ذلك وخلافا للاعتقاد الشائع حول الامبراطورية الاقتصادية التي يديرها الجيش دافع الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" عن الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في تنفيذ مشروعات التنمية وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ فعلى هامش مؤتمر الشباب، الذي عُقد في مدينة شرم الشيخ أواخر أكتوبر 2016 نفى السيسي أن يكون



دور الجيش الاقتصادي على حساب دور القطاع الخاص، مؤكداً أنَّ حصة الجيش في الاقتصاد لا تتجاوز 2%، وأنَّ هذا الدور سيتراجع في السنوات المقبلة.³⁹

يظهر الجيش المصري في كونه يدير اقتصاده الرسمي الخاص الذي يُدْر عليه مصادر دخل لا تمر عبر الخزينة العامة ولا تخضع إلى سيطرة وإشراف البرلمان أو أي هيئة مدنية أخرى. إنَّ غياب الشفافية والسرية التي تحيط بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية دفعت البعض لوصفه بـ"الصندوق الأسود"؛ فعوائد هذه الأنشطة لا تمر عبر الخزينة العامة للدولة؛ حيث يوجد مكتب خاص في وزارة المالية مسؤوليته التدقيق في حسابات القوات المسلحة والهيئات التابعة لها، وعلى الأرجح بالتنسيق مع مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، ولا تخضع بياناته وتقاريره لسيطرة أو إشراف البرلمان أو أية هيئة مدنية أخرى.⁴⁰ يذهب الباحث "روبرت سبرنغبورغ" Robert Springborg في توصيفه لهذا الواقع بالقول: إنَّ تضخم المصالح الاقتصادية للجيش وسيطرته على اقتصاد البلاد جعله أقرب إلى "الشركة الاقتصادية" Military, Inc.⁴¹.

تسَنَّم المجلس العسكري في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011 أدواراً أساسية واغتنم فرصة استرجاع امتيازاته الاقتصادية التي تراجعت في عهد مبارك وسُلبت منه لصالح جمال مبارك ورجال الأعمال المرتبطين به. وعمل الجيش على تحصين نشاطات ومكتسبات الجيش الاقتصادية عبر إصدار عدد من التشريعات والقوانين؛ ففي ماي 2011، عدَّل المجلس قانون القضاء العسكري ليضيف إليه مادة تعطي النيابة والقضاة العسكريين وحدهم الحق في التحقيق في الكسب غير المشروع لضباط الجيش. أمَّا في مرحلة مرسي سعى الإخوان لطمأنة القوات المسلحة على مصالحها الاقتصادية،⁴² بل إنَّ الدستور الذي وضعته لجنة تسيطر عليها أغلبية إسلامية، جاء ليكرِّس نفوذ الجيش الاقتصادي ويجعله بعيداً عن الرقابة الشعبية. ومع توتُّلٍ السيسي السلطة تحولت القوات المسلحة من كونها لاعباً كبيراً في الاقتصاد المصري إلى فاعل مهيم وتوسعت الأنشطة الاقتصادية للجيش بشكل تجاوز كل ما سبق ليؤكد على فرضية مفادها أنَّ تضخم المصالح الاقتصادية للجيش والخوف من فقدانها كانت أحد العوامل الأساسية التي دفعت الجيش للتدخل.⁴³

على الرغم من المصالح الاقتصادية الضخمة، يضل الإنفاق العسكري في مصر معتدلاً بالنسبة للمعايير الدولية. ولعل ذلك يُعزى إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد. والمفارقة في ذلك تظهر في المقارنة بين الادعاءات حول استثمارات الجيش الاقتصادية ومستوى الإنفاق؛ سؤال مشروع سيطرح: أين تذهب هذه الأموال؟



الجدول رقم 01: الإنفاق العسكري في مصر (% من إجمالي الناتج المحلي)
(2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013
الإنفاق	2,05349743079728	1,93158777623806	1,64817579267929	1,61005697699419
السنة	2014	2015	2016	2017
الإنفاق	1,68969483568075	1,72314742829085	1,66660515243227	1,42621037463977

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (2017).

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (2017).

6. العامل الخارجي:

بخلاف الحالة الليبية التي تدخل فيها حلف الناتو لدواعي اقتصادية بالدرجة الأولى وعبر وقوفه مع الثوار، فإن الحالة المصرية عبرت بشكل صريح على الحسابات الاستراتيجية الغربية في حساب فرص ومخاطر التدخل، فحالة المزاجية والتقلب في عهد "باراك أوباما" Barack Obama تحولت إلى دعم صريح في عهد إدارة "دونالد ترامب" Donald Trump بحكم المصالح المتشعبة في المنطقة وتعهّد المؤسسة العسكرية والسياسي بحمايتها، إضافة إلى المحافظة على الخط الناظم لهذا الدعم وهو الالتزام بضمان أمن إسرائيل ومعهادات السلام التي تربط الطرفين.

لاحظ باراني أنّ جنرالات الجيش المصري كانوا متأثرين بشدة بعلاقاتهم بالدول الأجنبية وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشير أدلة عديدة على ذلك؛ فعندما قررت إدارة أوباما التخلي عن مبارك باعتبار أنه لم يعد "كنزا استراتيجيا"، أبلغ الأمريكيون قادة الجيش المصري مباشرة بـ "ضرورة عدم إطلاق النار على المتظاهرين".⁴⁴ كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسة العسكرية في مصر في سياق المرحلة الانتقالية ودليل ذلك الإبقاء على المعونة العسكرية كما هي.

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الإخوان وباركت العملية الديمقراطية مع فوزهم بأول انتخابات برلمانية بعد الثورة، وفوز مرشحهم مرسي في الانتخابات الرئاسية، وبدا وكأنّ العامل الخارجي سيدفع نحو تمدين السلطة وبسط السيطرة المدنية، لكن التطورات المتسارعة لاحقا كشفت عن عدم صدق هذه الفرضية في خضم إزاحة الإخوان من المشهد السياسي، حيث يزعم الكاتب الصحفي "سعد هجرس" قائلا: "إنّ الزيارة (زيارة وزير الخارجية الأمريكية "جون كيري" John Kerry)⁴⁵ التي جاءت



عشية محاكمة الدكتور مرسي يمكن أن تجعلنا نقول إن الإدارة الأمريكية باعت «مرسي»، وهذا كان واضحاً في تصريحات كيري الذي ذكر فيها أنه يدعم خارطة الطريق، ثم تصريحاته في المملكة السعودية بعد مقابلته للملك الأمير سعودي الفيصل الذي دعم مصر في التحول الاقتصادي". كما يرى: "أنَّ الإدارة الأمريكية تسعى لتصحيح ما أفسدته بتحالفها مع الإخوان، وترميم الشروخ العميقة التي حدثت في هذه العلاقة، خاصة بعد قرار الإدارة الأمريكية بالتجميد الجزئي⁴⁶ للمساعدات العسكرية الأمريكية لمصر".⁴⁷

حافظت واشنطن على حدٍّ أدنى من العلاقات مع السُّلطة الجديدة، ولم تعتبر ما حدث في 03 جويلية 2013 انقلاباً عسكرياً، وأبدت مزيداً من الانفتاح على القاهرة بعد تولي السيسي الحكم، وكان السيسي أول زعيم عربي يهنئ الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب، بفوزه في الانتخابات الرئاسية، حيث يلتقي الرئيسان في كثير من القنوات وعلى رأسها العداء لحركات الإسلام السياسي ومن بينها جماعة "الإخوان المسلمين". فقد وصف ترامب في خطاب له أثناء حملته الانتخابية جماعة الإخوان بالمتشدة، واتهم إدارة أوباما و"هيلاري كلينتون" Hillary Clinton⁴⁸ بمساعدة الإخوان للوصول للحكم في مصر.⁴⁹

أخيراً، لا يمكن إغفال الدور الخليجي في مصر خاصة بعد الإطاحة بمرسي، وبخاصة الإمارات العربية والسعودية التي أدت دور الدافع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر لاتخاذ موقف من حكم الإخوان المسلمين عبر تقديمها مساعدات مالية كبيرة فاقت بأضعاف مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية للجيش المصري.⁵⁰ وعملت فيما بعد على التنسيق مع السيسي ودعمه في النأي بمصر بعيداً عن حكم الإخوان والاصطفاف إلى جانبه⁵¹ في مقابل دعم مصر لهما في القضايا الإقليمية.⁵²

المحور الثالث: الصراع بين المدنيين والعسكريين: دوائر المنافسة وفشل توطيد

الديمقراطية الناشئة

تُعد السيطرة المدنية على القوات المسلحة أحد الركائز الأساسية في التحول نحو الديمقراطية، ويتركز النقاش في مصر على هذه المسألة بالتحديد، فعلى الرغم من الصبغة العسكرية التي ميزت الحكم في مصر منذ 1952، شهدت مصر وصول أول رئيس مدني في انتخابات وُصفت بالديمقراطية بعد عملية انتقالية عسيرة. لم يُعمر الحكم المدني طويلاً حيث ما لبث وأن عاد العسكر مُنقلبين على العملية الديمقراطية التي أعطوا ضمانات في السابق بحمايتها. سيتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى تبيان مجالات التنافس بين المدنيين والعسكريين وفشل السيطرة المدنية وانقلاب الجيش على قواعد الديمقراطية.

1. تجنيد النخبة:



عند استدعاء التاريخ السياسي الحديث لمصر يظهر بشكل فارق سطوة المؤسسة العسكرية على الحياة العامة المصرية، حيث يشير "حازم قنديل" إلى أنَّ رخاوة المؤسسة الأمنية عام 1952 سمح بتأسيس "جمعية سرية داخل الجيش" في إشارة إلى الضباط الأحرار الذين تمكنوا من إقامة نظام حكم سلطوي لحسابهم.⁵³ ثمة دلالات واضحة على اختراق أعضاء الجيش المصري للحياة السياسية في الفترة ما بين حكم الضباط الأحرار ونظام مبارك (1952-2011)، عقب انقلاب جويلية 1952 حصل العسكريون على النسبة الأكبر ضمن التمثيل السياسي؛ ففي الفترة (1952-1970) مثل الوزراء المدنيون نسبة 64.4 في المئة من إجمالي عدد الوزراء مع السيطرة على الحقائق الوزارية السيادية المهمة، لتراجع هذه النسبة إلى حدود 20 في المئة مع تولي السادات الحكم.⁵⁴ في المقابل فإنَّ حضور العسكريين ومشاركتهم في المناصب الوزارية في عهد مبارك قد خف إلى حد كبير باستثناء الوزارات ذات الطابع العسكري كوزارة الدفاع ووزارة الانتاج الحربي. هذا التراجع الظاهر قابله اختراق قوي للجهاز الإداري للدولة؛ إذ يذهب خبير العلاقات المدنية-العسكرية في العالم العربي "يزيد صايغ" بالقول: "أصبح المتقاعدون العسكريون يشغلون وظائف في جميع مستويات الحكم المحلي؛ حيث عملوا كذراع تنفيذية وأمنية موازية تتبع في نهاية المطاف الرئيس من خلال المحافظين الذين يعيّنهم".⁵⁵ علاوة على ذلك، قامت ولا زالت القوات المسلحة تقوم على تقديم الضباط من الخدمة الفعلية لتولي عدد كبير من المناصب القيادية الإدارية العليا في وزارة الداخلية ومديرية المخابرات العامة، وهو ما أسماه نفس الباحث بالدور "العضوي" للقوات المسلحة في الحفاظ على نظام مبارك.⁵⁶

بعد إسقاط مبارك وفي سياق المرحلة الانتقالية، انفرد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بسلطة القرار مُحتكرا السلطتين التشريعية والتنفيذية -وفق ما نصَّ عليه الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011- ومحتفظا بصلاحيات واسعة؛ أبرزها السيطرة الفعلية على جميع التعيينات في المناصب العليا للبلاد.⁵⁷ وبالنسبة إلى الإدارة المحلية، توسع انتشار ضباط متقاعدين في مناصب المحافظين؛ إذ تمَّ في أوت سنة 2011 تغيير عشرة محافظين، كان من بين المُعيّنين الجدد خمسة ضباط متقاعدين.⁵⁸

خطوة أخرى قام بها المجلس هي وثيقة المبادئ الأساسية للدستور التي طرحها علي السلمي في نوفمبر 2011، والتي منحت الجيش حكماً ذاتياً أكبر مما كان يتمتع به بموجب الدستور السابق (1971). حيث نصت المادة 9 من المسودة الأولى لمبادئ السلمي على أن "المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤهل بشكل حصري للموافقة على جميع مشاريع



القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة قبل أن تصبح سارية المفعول". وعلى الرغم من ادعاء السلمي بأنه تصرف بصفته الشخصية، إلا أن المؤشرات اللاحقة أثبتت أنه تمت كتابة الوثيقة بالتشاور مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة والتي وضع فيها رؤيته للنظام السياسي في المستقبل من خلال التأكيد على استقلالها الكامل عن القيادة السياسية⁵⁹.

مع وصول الرئيس مرسي⁶⁰ إلى الرئاسة في جوان 2012 بدا وكأنَّ تحولاً جذرياً سيحدث على الأقل في المخيال الشعبي، ولدى النخبة العسكرية وكذا النخب الليبرالية والعلمانية المعارضة؛ فبعد أيام من توليه الحكم ألغى الإعلان الدستوري،⁶¹ وأقال في 12 أوت 2012 عددا كبيرا من كبار قادة الجيش، وفي مقدمتهم وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة المشير "محمد حسين طنطاوي"، والفريق "سامي عنان" رئيس الأركان ونائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تلك الفترة.

لم تكن استراتيجية الإخوان للتعيينات في الحكومة المحلية أكثر سماحة مع التشكيلات السياسية الأخرى؛ ففي القرار الرئاسي لمصري رقم 162 الصادر في سبتمبر 2012، تم تخصيص ضباط الجيش بنسبة 40% من تعيينات المحافظين (11 من 27 محافظاً)، ولكن لم يكن أيٌّ من المحافظين المدنيين المعيّنين ينتمي إلى تشكيلات ليبرالية أو يسارية في مصر. في القرار الرئاسي رقم 426 الصادر في جوان 2013 -الجولة الأخيرة من تعيينات المحافظين قبل سقوط مرسي- شكل المحافظون الذين لديهم خلفية عسكرية نسبة 29% (5 من 17 محافظ) من جميع التعيينات، و9 من 11 محافظاً مدنياً عُيِّنوا في جوان 2013 كانت خلفيتهم من الإخوان المسلمين.⁶²

ثمة حقيقة فارقة في هذا المقام هو أنَّ جماعة الإخوان مارست في هذا السياق أسلوبين؛ أسلوب المبالغة مع منافسيهم العلمانيين واليساريين، وأسلوب الترضية مع العسكر؛⁶³ في محاولة لانتقال تدريجي نحو السيطرة عبر جسر النخبة العسكرية التي بدت مُتجذّرة في مفاصل الدولة وناظمة لبيروقراطية عميقة ومتجذّرة. لاحظ "هشام بوناصيف" أستاذ العلوم السياسية في كلية كارلتون، مينييسوتا أنه: "بدلاً من توحيد القوى السياسية ومواجهة الجيش بجهة مدنية موحدة، اختار الإخوان استيعاب مصالح المجلس العسكري، وأملوا في الفوز بإرادة الجيش، أو على الأقل، حياته، بينما حافظوا على إحكام قبضتهم على السلطة وحدهم".⁶⁴ ويذهب "نathan براون" إلى أبعد من ذلك بالقول: "تبين أن مفهوم الإخوان للديمقراطية "ضلل، وغالباً غير ليبرالي ومتعصب".⁶⁵



العودة إلى المربع الأول تجسدت فعليا في 03 جويلية 2013 مع عودة الجيش بقوة إلى الساحة السياسية المصرية، وقد عبر ذلك حازم قنديل باستعارة "العودة إلى ظهر الحصان"⁶⁶ ليصبح الجيش فاعلا رئيساً في تجنيد النخبة المصرية بعد عزل السيسي للرئيس مرسي. ويبدو أن بعض القوى التي استعمل معها الإخوان أسلوب المغالبة هي من جندتها الجيش في نهاية المطاف ليرجح الكفة لصالحه، وأعطى الانطباع بأن الجيش يُشرك مختلف القوى الوطنية، وظهر ذلك جلياً في الخطاب الذي ألقاه السيسي بمشاركة شيخ الأزهر وبابا الأقباط وقوى سياسية وشبابية، وتم الإعلان فيه عن خريطة مستقبل، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا "عدي منصور" رئيساً مؤقتاً للبلاد، وتعطيل العمل بالدستور، والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، وتأليف حكومة كفاءات وطنية ولجنة لمراجعة التعديلات الدستورية.⁶⁷

أحكمت القوات المسلحة سيطرتها على مفاصل الدولة وأجهز بذلك الانتقال الديمقراطي الذي واجه دولة عميقة، وتمت العودة من جديد إلى "المجتمع العسكري"⁶⁸ على حدّ تعبير "أنور مالك"؛ فقد أدّى السيسي اليمين الدستورية رئيساً لمصر في 8 في جوان 2014، وعاود الكرة في 2 جوان 2018 لفترة رئاسية ثانية. ويبدو أن تعديلا دستوريا يلوح في الأفق سيهدف إلى فتح العهود من خلال النقاش داخل مجلس النواب المصري،⁶⁹ وهو الأمر الذي سيعطي للجيش مناعة في وجه التغيير وتحكماً كبيراً في تجنيد النخبة.

2. صنع السياسات العامة:

كان توغل القوات المسلحة المصرية في صنع السياسة العامة واضحاً ومفهوماً إلى غاية حرب أكتوبر 1973، وارتبط في الغالب بالحروب التي خاضتها مصر مع إسرائيل، بيد أن اقتصاد الحرب لم يعد يجد له مبرراً مع بدء محادثات السلام مع إسرائيل، التي انتهت بتوقيع إتفاقية "كامب ديفيد" في 17 سبتمبر 1978. مع وصول السادات للحكم جرى نزع الصبغة العسكرية جزئياً عن مجلس الوزراء، واستمر هذا الاتجاه في ظلّ التهميش السياسي الظاهري للقوات المسلحة في عهد رئاسة مبارك وبالتحديد سنة 1991؛ عندما أطلق هذا الأخير حملة كبرى لخصخصة المشاريع الاقتصادية - في إطار الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة - التابعة للقطاع العام، في سياق إعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي (إتفاقية 1987) وشطب جزء كبير من ديون مصر الخارجية. لقد حاول مبارك إبعاد المؤسسة العسكرية من المجال العام، مع ضمان الولاء التام لرأسها ممثلاً في وزير الدفاع في نفس الوقت؛ من خلال نهج الخصخصة التي لم تؤدي إلى



"رأسمالية الدولة" ولا إلى اقتصاد سوق حرة حقيقي، بل إلى تطور رأسمالي مشوّه وفّر فرصة لكبار الضباط للوصول إلى حيّز كبير من الاقتصاد المصري، ومكّن الضباط السابقين المتواجدين في الإدارة المدنية من الحصول على الثروة وتعزيز مواقعهم.⁷⁰ مثل البيان رقم واحد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في 10 فبراير 2011 نقطة تحول مفصلية في تاريخ الجيش المصري الحديث، وأذن بأنّه بدأ يتحرك تحرّكاً سياسياً متوازياً خارج النظام السياسي المصري، ودشّن الدور الجديد للمؤسسة العسكرية بصفتها حاكماً سياسياً لا حاكماً عسكرياً، وهو دور جديد مختلف وفريد من نوعه. ويقدم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية منذ ثورة 25 يناير، نمطاً جديداً تماماً للأدوار العسكرية التي تقوم بها الجيوش في مراحل التحول السياسي بحسب الباحثة "باكينام الشرقاوي".⁷¹ ومن ذلك وجد المجلس العسكري نفسه فاعلاً وحيداً، وخوّل نفسه التمتع باستقلالية تامة في وضع السياسات العامة؛ على الرغم من إصداره في 13 فبراير 2011 إعلاناً دستورياً تضمن النص على حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، أو لحين إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية بعد إجراء تعديلات دستورية.

أعطى هذا الواقع الجديد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة مفاتيح إدارة شؤون البلاد، وحلّ محل السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى غاية انتخاب مجلس الشعب؛ أين فقد المجلس العسكري سلطة التشريع. لاحظ نفرٌ من الباحثين أنّ المجلس العسكري أعطى الانطباع في تصرفاته وكأنه يعمل ضدّ الثورة (أي أنه يمثّل الثورة المضادة)؛ فلم يُعبر مطالب القوى الثورية اهتماماً، حيث يذهب عبد ربه في عدّ دلائل تؤكّد هذا الإدعاء من جهة، وتدل أنّ صنع السياسة العامة بات حكراً في يد المجلس العسكري من جهة أخرى، وأمثلة ذلك؛ إصدار قانون لتجريم بعض حالات الاعتصام والإضراب في 24 مارس 2011، الذي طبّق في اليوم الموالي، حيث قامت قوات الشرطة العسكرية بفض اعتصام ميدان التحرير بالقوة وألقت القبض على عدد من المتظاهرين. وتعديل قانون الأحزاب في 28 مارس 2011، وتشديد أحكام قانون العقوبات، وإجراء تعديلات في قيادات المؤسسات الصحافية القومية. فضلاً على أنّ المجلس قام بإعلان دستوري في 25 سبتمبر 2011 لتحسين مجلس الشعب إزاء الطعن في عدم دستوريته، وهذا من خلال تضمين نظام الانتخابات في الإعلان الدستوري. وأخيراً مارس سلطة التشريع إلى آخر لحظة مع تسلم مجلس الشعب المنتخب في 21 يناير 2012 سلطة التشريع؛ حين قام بتعديل قانون الأزهر وإصداره في يوم انعقاد الجلسة الأولى لمجلس الشعب. وفي 24 يناير 2012 أصدر المجلس العسكري قراراً يحد من تطبيق قانون الطوارئ، بحيث يقتصر على ما يوصف بجرائم



"البلطجة"، قبل أن يتم إلغاء العمل بهذا القانون نهائيا في 31 ماي 2012. كما واصل المجلس العسكري تحكمه في صنع السياسات العامة إلى غاية انتخاب مرسي رئيسا باستثناء سلطة التشريع التي انتزعها منه البرلمان المنتخب إلى حين استردادها مرة أخرى بعد حكم المحكمة الدستورية ببطلان قانون مجل الشعب وصودر قرار حله استنادا إلى هذا الحكم.⁷² ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل منح المجلس نفسه صلاحيات واسعة وفقا للإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 جوان 2012.⁷³

حاول مرسي الحد من سلطة المجلس العسكري المتضخمة عبر نهج الصلابة واللين في آن واحد فقد أصدر قرارا في 8 جويلية 2012 يلغي قرار المشير طنطاوي بحل البرلمان.⁷⁴ ومن جهة أخرى لم تعترض جماعة الإخوان المسلمين على عدد من التغييرات- التي قام بها المجلس العسكري- أبرزها تعليق العمل بدستور 1971 وإضافة 15 مادة أخرى تعزز صلاحياته في الإعلان الدستوري النهائي في 30 مارس 2011.

مع الخطوات التي اتخذها مرسي وأبرزها الإعلان الدستوري في 22 نوفمبر 2012 الذي منحه صلاحيات واسعة بدا وكأن جماعة الإخوان تحكّم قبضتها على صنع السياسات العامة، بيد أن الإعلان أحدث تحولا في العلاقة التي جمعت الإخوان المسلمين وقيادات العسكر. وبشكل عام، مثلت القوى السياسية والثورية المعارضة دعما اضافيا للمجلس العسكري؛ فمنذ ديسمبر 2012 واجه الرئيس حالة تمرد صامتة في البداية من قبل قوات الشرطة، ثم لاحقا من قبل الجيش بحسب الباحث "عمر عاشور".⁷⁵

أثر الجيش في الفترة اللاحقة لمرسي على عملية صنع السياسة وعلى مؤسسات الدولة المكلفة بتنفيذ السياسة، ويمكن الاستدلال في ذلك بالجهاز الاستشاري الذي يستعين به السيسي والمكوّن من مساعدين عسكريين، بما في ذلك بعض الذين كانوا زملاءه أثناء خدمته في المخابرات العسكرية مثل كامل عباس وأسامة الجندي وحاتم قناوي (وجميعهم جنرالات سابقون في الجيش ويلعبون حاليا دورا مؤثرا في القصر الرئاسي)، بالإضافة إلى أحمد علي (وهو متحدث سابق باسم الجيش وأحمد جمال الدين (وزير الداخلية السابق والمستشار الأمني الحالي للرئيس). علاوة على ذلك، هناك عدد من ضباط الشرطة والجيش المتقاعدين يعملون أيضا حكاما ووزارات مختلفة سواء في مكاتب العلاقات العامة أو المرتبطين مباشرة بمكاتب الوزراء، مما يزيد من المساهمة في مدى اتخاذ القرارات الآن على أساس الأمن. وبالتالي، فإن اتخاذ القرار في مصر غالبا ما يكون مفاجئا، ودفاعيا، وصداميا.⁷⁶



عبر "غيرمو أودونيل" Guillermo O'Donnell قائلاً: "المشكلة الرئيسية في تعزيز الديمقراطية هي أن تمنع انقلاباً عسكرياً ناجحاً".⁷⁷ لم يحدث ذلك وأجهضت العملية الانتقالية وعاد الجيش بقوة إلى المشهد السياسي، وتساعد الدور الذي يلعبه السيبي بصفته رئيس الجمهورية في عملية صنع السياسات العامة بالمقارنة بمبارك الذي كان يكتفي بالإدارة من أعلى، وتفويض الوزراء ورؤساء الهيئات بصنع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها، دور ملتبس وغير واضح بحسب البعض؛ يوحي بأنه يطمح إلى جمع كل السلطات في يده.⁷⁸ يمنح قانون جديد أقره مجلس النواب المصري في 16 جويلية 2018 متعلق بالقوات المسلحة المصرية رئيس البلاد قدرة أكبر على حماية كبار الضباط من الملاحقة القانونية، ويعزز سيطرته على المؤسسة العسكرية.⁷⁹

3. تنظيم المؤسسة العسكرية:

تتميز المؤسسة العسكرية بنظام مختلف عن بقية المؤسسات الأخرى بسبب طبيعتها والقواعد التي تحكمها، ولعل أبرزها الانضباط، التراتبية والأوامر، ولا مجال أن يكون الجيش ديمقراطياً على حد تعبير باراني.⁸⁰ لايحيد الجيش المصري عن هذه القاعدة بحكم محافظته على الأقدمية والانضباط واحترامها وهو أمر يجد تفسيره في خصوصيته منذ ظهور جمهورية الضباط في أعقاب إطاحة النظام الملكي على يد القوات المسلحة المصرية في العام 1952. رغم الانتقادات الموجهة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة كنموذج للارتباك وسوء الإدارة في المرحلة الانتقالية بعد "25 ثورة يناير"،⁸¹ إلا أنه ظل متماسكاً وحافظ على قدر كبير من التنظيم والامتيازات وبخاصة في مجال الصياغة الدستورية سواء في دستور 2012 أو في الدستور المعدل لسنة 2014.

إن هذا التنظيم ظهر جلياً في استجابة الجيش للثورة وكيف استجاب لها في الحالة المصرية، وفي مرحلة ثانية كيف قلب حكم الإخوان وأسقط مرسي في أول ردة فعل للشعب للمطالبة برحيله. سنعرض في هذا السياق نموذجاً لتنظيم المؤسسة العسكرية وتماسكها، وهو النموذج الذي ينطبق إلى حد كبير على الحالة المصرية.⁸²

الجدول رقم 2: مؤشرات تنظيم وتماسك المؤسسة العسكرية في مصر بعد 2011.



العوامل العسكرية	التماسك الداخلي للقوات المسلحة، الانقسامات العرقية الدينية، الانقسامات بين النخب العسكرية، الانقسامات بين الجيش والأجهزة الأمنية، الانقسامات بين فروع القوات المسلحة، صراع الأجيال داخل الجيش، الاحتراف والتجنيد الإستقلالية في اتخاذ القرارات.
العوامل الخاصة بالدولة	معاملة النظام للجيش، نظرة الجنرالات للنظام، توجيهات النظام للجيش.
العوامل المجتمعية	حجم التظاهرات وتركيبه المشاركين فيها وطبيعتها، سجل سلوك الجيش تجاه المجتمع، شعبية الثورة، مساعي الثوار للحصول على دعم الجيش.
المتغيرات الخارجية	إمكانية التدخل الخارجي، المدد القوي، الفتح الضباط على الخارج.

المصدر: زولتان باراني، "مواقف الجيوش من الثورات"، مجلة سياسات عربية، العدد4، سبتمبر2013.

4. الأمن الداخلي:

مثل العام 1991 بداية مرحلة "الدولة البوليسية" في مصر أين احتلت الأجهزة الأمنية موقع الصدارة في فرض سلطة الرئيس في الحفاظ على النظام.⁸³ تطورات أزاحت القوات المسلحة إلى الهامش وخلقت نوعا من الشك بين الطرفين وصل إلى حد التنافس على الموارد والنفوذ المؤسسي، وقد تدعم جهاز الأمن الداخلي بخاصية الرعاية كذفت به إلى كونه الضامن لمصالح "البرجوازية الجديدة"،⁸⁴ وهو ما لم يهضمه الجيش كونه أصبح مُبعدا عن مسائل الأمن.⁸⁵ لم يكن الجهاز الأمني مجرد داعم للنظام بل قلبه النابض، ولا مبالغة حسب قنديل عندما نذهب إلى تشبيهه مؤسسة الرئاسة والحزب الحاكم في فترة مبارك بكيانات طفيلية عاشت لسنين على ظهر هذا "الوحش الأمني".⁸⁶ تحمل الجيش مسؤولية الأمن الداخلي من خلال التعامل مع المظاهرات اليومية وفكها والتخفيف من وطأتها. وبعد الإطاحة بمبارك سيطر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على جهاز مباحث أمن الدولة، وعلى جهاز المخابرات العامة ووظفها لحماية الأمن الداخلي، وعمل على تفعيل قانون الطوارئ لمواجهة الاعتصامات التي شلت حركة العمل ردا على حوادث السفارة الإسرائيلية في 9 سبتمبر 2011.⁸⁷ كما ساهمت العديد من الأحداث في أن تجعل الجيش ضامنا أساسيا للأمن.⁸⁸

واجه الجيش صعوبات في التعامل مع إرث المرحلة السابقة (نظام مبارك) ومع الآلة الأمنية القمعية التي خلفها، حيث طرحت مسألة إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية



وتفكيكها نقاشا مستفيضا؛ خياراً قوياً بالتحفظ من طرف المجلس العسكري لأسباب ثلاثة يربطها قنديل بالأمن نافيا تواطؤ المجلس مع النخبة السياسية كما هو شائع؛ الأول يتعلق بالرقابة الأمنية الصارمة التي كانت مفروضة على العاملين في القوات المسلحة، الثاني هو كون جهاز الأمن الذي ورثه المجلس العسكري واسع الحجم معقد البنية وصلب العريكة، وقد زادت وظهرت شراسته في تحالفه مع كتائب البلطجية ورجال الأعمال، أما الثالث فهو أنَّ الاستبداد الذي تراكم في عهد مبارك؛ جعل المجلس العسكري يُحجم عن تفكيك جهاز الأمن لسبب الخوف من عدم التحكم في مسار الاحتجاجات الشعبية إذا ما أضعف جهاز القمع الداخلي. هي أسباب ثلاثة- في نظر نفس الباحث- جعلت المجلس العسكري يختار التحالف مع الأمن⁸⁹ وإعادة إنتاج النظام السلطوي مؤقتاً حتى تأتي (سلطة مدنية) وتتحمل الإصلاح.⁹⁰

يخالف صايغ وجهة النظر هذه عندما يؤكد على أنَّ شيوع الاعتقاد بظهور "الدولة الأمنية" قد همش القوات المسلحة كان نوعاً من ذر الرماد في العيون لأنَّ القوات المسلحة استمرت في لعب دور لا غنى عنه في المحافظة على النظام.⁹¹ وحتى أنَّ موقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة من الثورة والتضحية برأس النظام مبارك كان يهدف في الأساس إلى الحفاظ على النظام ككل؛ فضلاً على أنَّ العلاقة الوطيدة بين الجهاز الأمني والجيش أدت دوراً بارزاً في إعاقه تصور الرئيس السابق مرسي ومن ورائه جماعة الإخوان للدولة والحكم في مصر في مرحلة ما بعد الثورة، وتعززت هذه العلاقة أيضاً مع وصول السيسي للحكم أيضاً؛ ما أعطى الانطباع أنَّ تفكيك هذه العلاقة يبدو مستحيلاً في ظل دولة عميقة تأسست على مَرَّ تاريخ طويل ويتداخل فيها كلُّ ما يتصل بالعلاقات الزبونية التي كرسها النظام؛ وعليه فإنَّ مراجعة هذه العلاقة وتفكيكها يتطلب عملية دقيقة وطويلة، ومن ثمَّ فإنَّ حضور الجيش في المسائل الأمنية الداخلية يرهن إلى حدٍّ كبير الأمل في فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.

5. الدفاع الخارجي:

أثار كبير الباحثين في العلاقات المدنية-العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية "بيتر فيفر"⁹² Peter D. Feaver سؤالاً ملحا مؤداه: كيف يسيطر المدنيون على الجيش؟ إذ يقترح بيتر فيفر نظرية في العلاقات المدنية العسكرية ويجعلها كعلاقة رئيسية مع الوكيل، مع قيام السلطة التنفيذية المدنية بمراقبة تصرفات العملاء العسكريين، ويصف العسكريين بـ "الخدم المسلحين" للدولة القومية. افتراض يؤكد مسؤولية القوات المسلحة في شؤون الدفاع الخارجي لكن في المقابل يُبقي لدى المدنيين اليد الطولى في اتخاذ



القرارات الحاسمة.⁹³ فعلى المستوى المؤسسي يذهب أستاذ الكلية الحربية البحرية "ماكوبين أوينز" Mackubin Owens في توصيف هذه العلاقة بأنَّ هناك اثنين من الأيدي على السيف: اليد المدنية؛ وهي اليد المهيمنة على السياسة والتي تحدّد متى يتم إخراج السيف من غمده وكيف يتم استخدامه، ويد الجيش الذي يؤكد أنَّ السيف جاهز دائماً لاستخدامه في القتال.⁹⁴ افتراضات نظرية تتطلب حذراً كبيراً وتتعارض مع الحالة المصرية، فمنذ 1952 إلى غاية اليوم ظلَّ الجيش المصري فاعلاً أساسياً في مسائل الدفاع، ولا شك أنَّ التدليل على ذلك يتطلب الاستنجاذ "بالعدسة الدستورية" Constitutionalism؛ بحكم أنَّ الدساتير تحدّد الإطار العام الذي تعمل فيه مؤسسات الدولة.

يرى خبراء ومحللون أنَّ القوات المسلحة اكتسبت وضعاً متميزاً في "دستور الثورة"، مستدلين بعرض هذا الامتيازات في ثمانين (08) مواد كاملة في الدستور (2012)، مقابل مادتين فقط في دستور 1971. ففي دستور 2012 بقي رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة 146) ونفس الخاصية في الدستور المعدل 2014 (المادة 152)، وبالمثل بالنسبة لوزير الدفاع⁹⁵ - في المادتين (195 و201) من الدستورين على التوالي- الذي يجب أن يكون عسكرياً (وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين من بين ضباطها).

يبدو أنَّ الجيش أدرك جيداً أنَّ مسائل من قبيل الدفاع الخارجي والأمن لا بدَّ أن تبقى حكراً عليه⁹⁶، وهو ما يزعمه الباحث في مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط "إبراهيم غالي" بالقول: "إنَّ إصرار المؤسسة العسكرية على حصولها على وضع متميز في الدستور الجديد جاء بسبب عدم ثقتها في المدنيين عموماً، وفي إدارة الإخوان لشؤون الدولة على وجه الخصوص".⁹⁷ من هذا المنطلق استحدث دستور 2012 إنشاء مجلسين؛ أحدهما للأمن القومي (المادة 193)، والآخر للدفاع الوطني (المادة 197). واستمر العمل بهما في دستور 2014 (المادتين 205 و203) على التوالي.

يتشكل غالبية أعضاء مجلس الأمن القومي من المدنيين بواقع 3 من 10، بينما يتشكل غالبية أعضاء مجلس الدفاع الوطني من العسكريين بنسبة 6 من 9؛ تشكيل يُوحى بإشراك المدنيين نسبياً في الاضطلاع بمسائل الأمن والدفاع، ولكن ذلك يبقى شكلياً، فقد غلب على مجلس الدفاع الوطني العنصر الأمني والعسكري، حيث خصَّ نفسه بصلاحيات واسعة من بينها مناقشة ميزانية القوات المسلحة، وهو دليل على أنَّ الجيش



يريد البقاء بعيدا عن الرقابة والمحاسبة البرلمانية، ويصعب بذلك تحقيق وفرض السيطرة المدنية على القوات المسلحة على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

كاستنتاج عام يمكن القول أنَّ الصبغة التي ميزت العلاقات المدنية-العسكرية في مصر بعد 2011 هي حضور الجيش كطرف فاعل وأساسي في الحياة السياسية، ويبدو أنَّ الكفة مالت لصالح الجيش على حساب المدنيين، وفشلت بذلك جهود توطيد الديمقراطية الناشئة في مصر. وتأسيسا على ذلك سيحاول الجدول الآتي اختصار وتدقيق ما تمَّ عرضه.

الجدول رقم 3: حضور المؤسسة العسكرية وفشل السيطرة المدنية في مصر

المجالات	قبل الثورة	المرحلة الانتقالية	فترة مرسى	مرحلة السبي
تجديد النخبة	+	+	صراع	+
صنع السياسات العامة	+	+	صراع	+
تنظيم المؤسسة العسكرية	+	+	+	+
الأمن الداخلي	+	+	+	+
الدفاع الخارجي	+	+	+	+

المصدر: إعداد الباحث.

غالبا ما تمحورت الدراسات السابقة حول موضوع العلاقات المدنية- العسكرية على افتراض معياري، يقود إلى نتيجة مفادها أن السيطرة المدنية في تسير شؤون الدولة أفضل من السيطرة العسكرية، بيد أنه غالبا ما واجهت هذه الدراسات إشكالا في تفسير كيفية تأسيس هذه السيطرة المدنية والحفاظ عليها من الناحية الإميريقية، ولعلَّ الحالة المصرية كشفت إلى حدٍّ كبير هذا الإدعاء بالنظر إلى حضور المؤسسة العسكرية؛ باعتبارها الحامي الأول للبلاد واقعيا ودستوريا.

أثبتت الدراسة صدق الفرضية الأولى المتعلقة بأزمة الثقة بين المدنيين والعسكريين كعامل رئيس لعدم تحقيق السيطرة المدنية، باعتبار أنَّ المؤسسة العسكرية في مصر تنظر إلى المدنيين بأنهم غير قادرين على قيادة بلد بحجم مصر، وجرى ترسيخ ذلك — ولا يزال يجري — في الذاكرة الجماعية لدى عموم المصريين بالقول أنَّ مصر لا بدَّ لها من رجل عسكري وقوي يحكمها. كما أثبتت الدراسة أيضا صدق الفرضية الثانية الخاصة باختلال توازن القوى بين المدنيين والعسكريين، وغلبة الطابع العسكري؛ حيث يعد ذلك مُعَوِّقا أساسيا أمام السيطرة المدنية وتحقيق الديمقراطية، ولعلَّ ذلك يظهر في قوة



المؤسسة العسكرية في مصر التي تتمتع بثقل تاريخي وحضور اجتماعي واستقلالية تنظيمية واقتصادية كبيرة؛ على خلاف المدنيين الذين أثبتوا فشلهم وعدم تنظيمهم وقدرتهم على طرح البديل في مواجهة المؤسسة العسكرية. وطغت السجلات السياسية بصيغة إيديولوجية على رؤيتهم لواقع ما بعد الثورة المصرية، في حين كان لا بدّ من التركيز على الرؤى المشتركة لكسر السيطرة العسكرية؛ لكن عدم التوافق بين النخب المدنية هو من عجل بتدخل الجيش في مصر وأجهض العملية الديمقراطية.

من خلال ما تقدم توصلت الورقة إلى جملة النتائج التالية:

- تعتبر مسألة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية أحد الإشكالات التي تطرح بقوة في الدول التي تشهد التحول نحو الديمقراطية، ولعلّ تحقيق ذلك يستوجب إعادة النظر في الأطر التي تحكم طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية في هذه الدول.

- استغلت المؤسسة العسكرية في مصر الأزمة السائدة في المجتمع بعد 2011 و2013 على التوالي لتبرير التدخل، وأسست لمبدأ في عقيدة الجيش المصري؛ وهو الاستجابة لمطالب الجماهير وتخصيص نفسه بدور حارس الثورة، وضامن للأمن، ووسيط بين الفرقاء السياسيين، وحازما فيما عدّه واجبا وطنيا للتدخل.

- بيّنت الخبرة الواقعية في الحالة المصرية أنّه يصعب تحقيق السيطرة المدنية لعدد الدوافع؛ أبرزها الامتيازات الاقتصادية الواسعة التي يتميز بها الجيش، مع التأكيد على أنّ نزع الطابع العسكري عن السلطة السياسية في مصر لا بدّ أن يكون على المدى المتوسط والبعيد عبر نهج التنشئة المجتمعية؛ بأن تلعب الأحزاب دورها، وكذا عبر تمدين السلطة ودمقرطتها من النخبة المدنية نفسها.

ضمن هذا المعطى الذي سبق تناوله يمكن القول أنّ مسألة تحقيق السيطرة المدنية ليست هي الدخول للانتخابات وتحقيق نصر قد لا يكون مُعبّرا عن واقع الحال، ولا هي معاداة العسكريين واللجوء للعنف؛ بل إنّ فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية مسيرة طويلة ومُضنية تبدأ من الإصلاح الدستوري، وترسيخ ثقافة الاحترافية داخل الجيش نفسه، وكذا القبول الاجتماعي للمؤسسة ومدى استجابتها للحاجات الاجتماعية وإشباعها، فضلا عن تقوية المجتمع المدني بأن يضطلع بدور حيوي ومسؤول في التعبئة المجتمعية، وإعلام حر يضيف على العملية الشفافية، ويمكن من فرض الرقابة الشعبية على السلطة العسكرية. باختصار فإنّ التحديّ الكبير في مصر الآن هو كيف يمكن مأسسة السيطرة المدنية داخل مفاصل وأجهزة الدولة؟



الهوامش:

¹-Adedeji Ebo, «Towards a Code of Conduct for Armed and Security Forces in Africa: Opportunities and Challenges », policy paper, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Geneva, March 2005,p 2.

² -Paul Chambers and Aurel Croissant, eds., Democracy under Stress: Civil-Military Relations in South and Southeast Asia (Bangkok: Chulalongkorn University, Institute of Security and International Studies (ISIS), 2010.p07.

³ - أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟"، مجلة عمران، العدد 06، خريف 2013، ص 147.

⁴-Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State : The Theory and Politics of Civil-Military Relations*, Cambridge : Harvard University Press, 1957.

⁵ - Morris Janowitz, *The Professional Soldier, A Social and Political Portrait* , Glencoe:Free Press,1960.

⁶ - أحمد عبد ربه، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيش"، في: حمدي عبد الرحمن حسن وآخرون، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 20.

⁷ - مدين في ذلك للدكتور "أحمد عبد ربه" أستاذ النظم السياسية المقارنة بجامعة القاهرة وأستاذ مساعد زائر للعلاقات الدولية بجامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية على الملاحظات المقدمة والنقاش الذي خضني به (مراسلة إلكترونية في 23 أكتوبر 2017).

⁸ - أحمد عبد ربه، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيش"، مرجع سابق الذكر، ص 23.

⁹ -Harold A. Trinkunas, « Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia », East-West Center Occasional papers: Politics and security series, [Numéro 1](#) ,October1999,pp3-4.

¹⁰ -Ibid,p5.

¹¹ - أحمد عبد ربه، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيش"، مرجع سابق الذكر، ص 24-25.

¹² -Paul Chambers and Aurel Croissant, op.cit, p 8.

¹³ - يستعمل الباحث هنا مصطلح "الثورة" بتحفظ، ولعل استعماله في الدراسة للدلالة الزمنية لا أكثر ولا أقل.

¹⁴ - بالنسبة لعلماء السياسة ما حدث في 3 جويلية 2013 كان انقلابا عسكريا.

¹⁵ - حازم قنديل، "العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين"، في: بهجت قرني (إشراف وتحرير)، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 223.

¹⁶ - جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق العصري، 1996، ص 15-19.

¹⁷ - زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمن عياش، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017، ص 236.

¹⁸ - يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، أورات كارنيغي، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (الشرق الأوسط)، أوت 2012، ص 9.



¹⁹ - يشير في هذا الصدد "ويليام سي. تايلور" أنَّ المؤسسة العسكرية كان باستطاعتها إسقاط مرسي في أي وقت لكنها مارست "صبرا تكتيكيا" لحاجتها الحصول على دعم شعبي. راجع: ويليام سي. تايلور، الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط، ترجمة: أسامة عباس وعمرو بسيوني، بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2018، ص 268.

²⁰ - حول موضوع الانتقال الديمقراطي والقوات المسلحة راجع : نارسيس سيرًا، الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ترجمة: وفيفة مهدي، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

²¹ - يتم التفريق في هذا السياق بالنسبة للجيش المصري فيما يتعلق بالتدخل بين ما سمّاه الدور الوطني والدور السياسي. وعليه ما حدث من تدخل بعد 2011 في نظره دور واجب وطني تتحمل مسؤوليته المؤسسة العسكرية.

²² - دليل تقدير واحترام مؤسسة الجيش في مصر يظهر في التسمية التي يطلقونها عليها، حيث يتم توصيفها بـ "عمود الخيمة".

³ - مقابلة مع أستاذ جامعي مصري غير متحزب لم يشأ الإفصاح عن إسمه (القاهرة في فبراير 2018).

²⁴ - زولتان باراني، مرجع سابق الذكر، ص 237.

²⁵ - هو تقليد في الجامعات المصرية، مقابلة مع أستاذ جامعي مصري غير متحزب لم يشأ الإفصاح عن إسمه (القاهرة في فبراير 2018).

²⁶ - مقابلة مع بعض الشباب المصري المشارك والمعاش للأحداث في ميدان التحرير أثناء زيارة الباحث لمصر، ميدان التحرير، القاهرة، فبراير 2018.

²⁷ - تعمق هذا الخلاف بعد الإطاحة بمرسي، وأصبح يُنظر إلى الإخوان من طرف طيف واسع داخل المجتمع المصري بنظرة ازدراء واصفين إياهم بأنهم كانوا سيذهبون بمصر إلى الهاوية. مقابلة مع بعض الشباب المصري لم يتسن للباحث معرفة انتماءاتهم في نقاش على هامش معرض القاهرة الدولي للكتاب، القاهرة، فبراير 2018.

²⁸ - هاني سليمان، مرجع سابق الذكر، ص 83.

²⁹ - نفس المرجع، ص 63-65.

³⁰ - أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟"، مرجع سابق الذكر، ص 156.

³¹ - شيماء حطب، "محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر"، في: محمود عبد الفضيل (تقديم)، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 478.

³² - تسمية شاع استخدامها في سياق "الثورة المصرية"، وهي تشير إلى الأشخاص الذين كانوا يمارسون أعمال العنف والتخريب.

³³ - مثلت اللجان الشعبية التي شكلها المواطنون ذروعا بشرية في مواجهة آثار الانفلات الأمني، وفي مرحلة مرسي خاصة أصبح الشباب المصري أكثر إيجابية وصل به الحد إلى تنظيف الأحياء وطلاء الأرصفة كما أكد له كثير من الأشخاص ممن قابلتهم في مصر (فبراير 2018).

³⁴ - أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟"، مرجع سابق الذكر، ص 153.

³⁵ - علي الدين هلال، "دراما الانتقال": العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد "الربيع العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، أكتوبر 2013، ص 35.

³ - باسم جلال القاسم، محسن محمد صالح، الأداء الأمني والقضائي، سلسلة مصر بين عهدي مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2016.

³⁷ -Shana Marshall and Joshua Stacher, "Egypt's Generals and Transnational Capital." Middle East Report, no. 262, Spring 2012, p 12.



³⁸ - ويليام سي. تايلور، مرجع سابق الذكر، ص 260.

³⁹ - الرئيس السيسي يكشف لأول مرة عن حجم اقتصاد القوات المسلحة .. فيديو، صدى البلد، (25 أكتوبر 2016)، على الرابط:

<http://www.elbalad.news/show.aspx?id=2461414>

⁴⁰ - يزيد صايغ، مرجع سابق الذكر، ص 19.

⁴¹ - Shana Marshall and Joshua Stacher, op.cit, p 12.

⁴² - هناك من يرى أن أحد أسباب نقض التعايش المؤقت بين الإخوان والجيش هو حينما حاول مرسي تهميش دور الجيش في المشاريع الكبرى مثل تطوير قناة السويس ومشروع "توشكا"، وهو مشروع لاستصلاح الأراضي الزراعية. راجع: شانا مارشال، "القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية"، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (الشرق الأوسط)، 15 أبريل 2015، ص 16-20.

⁴³ - شحاتة عوض، "الدور الاقتصادي للجيش في مصر: الحسابات والتداعيات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 20 نوفمبر 2016، ص 5.

⁴⁴ - زولتان باراني، مرجع سابق الذكر، ص 242.

⁴⁵ - يمكن تفسير هذه الزيارة أيضا بالتقارب المصري- الروسي في هذه الفترة.

⁴⁶ - في بداية أكتوبر 2013 أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية "جنيفر بساكي" عن تجميد جزء من المعونات العسكرية الأمريكية لمصر والتي تصل قيمتها الى 1.3 مليار دولار.

⁴⁷ - مختار محروس وآخرون، "واشنطن تحاول النجاة من "مستنقع" الإخوان"، الوفد، (7 نوفمبر 2013)، على الرابط:

<https://bit.ly/2M6p0ql>

⁴⁸ - يجد هذا الأمر أيضا تفسيره في خضم الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية.

⁴⁹ - مركز الجزيرة للدراسات، "العلاقات المصرية- الأمريكية بعد فوز ترامب : لماذا احتفت القاهرة بالرئيس المنتخب؟"، (16 نوفمبر 2016)، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/11/161116091628671.html>

⁵⁰ - حصلت مصر إلى غاية 2015 على ما يزيد عن 20 مليار دولار من المساعدات الخليجية. راجع: شانا مارشال، مرجع سابق الذكر، ص 7.

⁵¹ - أحمد محسن، "كيف يستجيب الجيش المصري للثورة القادمة؟"، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 9 فبراير 2018، ص ص 18-19.

⁵² - ظهر ذلك في الأزمة الخليجية صيف 2017 وقطع العلاقات مع قطر، حيث دعمت مصر بقوة هذه المقاطعة.

⁵³ - حازم قنديل، مرجع سابق الذكر، ص 219.

⁵⁴ - أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية- العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟"، مرجع سابق الذكر، ص 156.

⁵⁵ - يزيد صايغ، مرجع سابق الذكر، ص ص 7-8.

⁵⁶ - نفس المرجع، ص 8.

⁵⁷ - راجع: المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إعلان دستوري بتاريخ 30 مارس 2011، ص 1-15، ومنتشور بالجريدة الرسمية العدد 12 مكرر (ب) في 30 مارس سنة 2011. على الرابط:

<https://parliament2011.elections.eg/images/Laws/1>

⁵⁸ - أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية- العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟"، مرجع سابق الذكر، ص 157.



⁵⁹-Stephan Roll, « Managing change:how Egypt's military leadership shaped the transformation », Mediterranean Politics, Vol. 21, No. 1, 2016,pp28-29.

⁶⁰- أول رئيس مصري ذو خلفية مدنية منتخب ديمقراطيا، في 24 جوان 2012 أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية فوز محمد مرسي في الجولة الثانية من الانتخابات بنسبة 51.7%، وأدى اليمين الدستورية رئيسا لمصر أمام المحكمة الدستورية في 30 جوان 2012.

⁶¹- هو إعلان دستوري مكمل أصدره المجلس العسكري في 17 جوان 2012 يُخوله حق التشريع حتى انتخاب مجلس شعب جديد، مع الاحتفاظ بالحق في الاعتراض على مواد الدستور.

⁶²-Hicham Bou Nassif, « Coups and nascent democracies: the military and Egypt's failed consolidation », Journal Democratization, Volume 24, 2017 - Issue 1, pp 12-13.

⁶³- للدلالة على ذلك، عيّن مرسي لدى ممارسته سلطاته كرئيس منتخب مجلس وزاريًا جديدًا واستثنى أعضاء المجلس العسكري أو الجيش عمومًا. ثم عاد يُعين ثلاثة ضباط جيش في مجلس الشورى الذي أصبح مسؤولًا عن عملية التشريع بصفة مؤقتة إلى حين انتخاب مجلس شعب جديد.

⁶⁴-Hicham Bou Nassif, op.cit, p13.

⁶⁵-Nathan J. Brown, « Tracking the "Arab Spring": Egypt's Failed Transition », Journal of Democracy, Volume 24, Number 4, October 2013, p50.

⁶⁶-الفكرة الأصلية لـ "فاينر" في كتابه الشهير: "الرجل على صهوة الحصان"، راجع: Samuel E. Finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics, with a New Introduction by Jay Stanley, New Brunswick, NJ: Transaction, 2002.

⁶⁷- نص بيان القوات المسلحة لخارطة طريق المرحلة الانتقالية، بوابة الشروق (القاهرة)، 2013/7/3. على الرابط:

<https://www.shorouknews.com/news/>

وراجع أيضا خطاب السيسي بتاريخ: (2013/7/3)، على الرابط:

<https://www.youtube.com/I>

⁶⁸- anouar abdel -malek, Égypte, société militaire, paris: Editions de Seuil, 1962.

⁶⁹- التعديل الدستوري المصري: رئاسة أبدية وإلغاء تحصين وزير الدفاع، العربي الجديد، (2018/4/3)، على الرابط:

<https://bit.ly/205fwrG>

⁷⁰- يزيد صايغ، مرجع سابق الذكر، ص 4-8.

⁷¹- باكينام الشرقاوي، "المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا"، في: محمود عبد الفضيل (تقديم)، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 495.

⁷²- تجدر الإشارة إلى أنّ القضاء كان جزءًا من الهيكل السياسي المعيق لأجنحة الإخوان المسلمين بعد فوزهم في أول انتخابات رئاسية ديمقراطية في مصر. كما أنّ الجيش اعتمد على دعم السلطة القضائية في مواجهته المستمرة مع الإخوان. راجع: Hicham Bou Nassif, op.cit, p15.

⁷³- أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟"، مرجع سابق الذكر، ص 158-159.

⁷⁴- ألغت المحكمة الدستورية قرار مرسي في 10 جويلية 2012.



⁷⁵ - عمر عاشور، "من التعاون إلى القمع: العلاقات الإسلامية-العسكرية" في مصر"، الدوحة: مركز بروكنجز، مارس 2015، ص 12-15.

⁷⁶ - [Ahmed Abd Rabou](https://timep.org/commentary/analysis/decision-making-in-egypt-what-has-changed-since-mubarak/), « Decision Making in Egypt: What Has Changed Since Mubarak? », the tahrir institute for middle east policy, (16.6.2015), Available on the web site:

<https://timep.org/commentary/analysis/decision-making-in-egypt-what-has-changed-since-mubarak/>

⁷⁷ - Hicham Bou Nassif , op.cit , p1.

⁷⁸ - أحمد محسن، "من يصنع السياسات العامة في مصر"، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 12 ديسمبر 2017، ص 19.

⁷⁹ - ماجد مندور، حصانة للقوات المسلحة في مصر، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (الشرق الأوسط)، 25 جويلية 2018، على الرابط:

<http://carnegieendowment.org/sada/76914>

⁸⁰ - زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، مجلة سياسات عربية، العدد 24، يناير 2017، ص 82.

⁸¹ - حسنين توفيق إبراهيم، "الثورة الصرية والبناء الديمقراطي: التعرُّ في مآهات المرحلة الانتقالية"، في: عبد الاله بلقزير ويوسف الصواني: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 341.

⁸² - يتطلب هذا النموذج الذي طرحه "زولتان باراني" مناقشة مستفيضة في الحالة المصرية لا يتسع المقام لذكرها في هذه الورقة، بيد أن عرض هذه المؤشرات يهدف في الأساس إلى تبيان عوامل التنظيم والتماسك داخل المؤسسة العسكرية المصرية، بحيث تبين أن جل هذه المؤشرات أثبتت معاملاً إيجابياً بمعنى (لا يعاني الجيش المصري من هذه الاختلالات الهيكلية).

⁸³ - أمارة ذلك هي سعي مبارك بعدم المجازفة بصعود رجل عسكري منافس له، وهو ما دفعه إلى إقالة وزير الدفاع "أبو غزالة"، الذي كان يتمتع بشعبية تفوق شعبية رئيس الجمهورية.

⁸⁴ - نقصد بذلك السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع صعود نجم "جمال مبارك" نجل الرئيس وتحالف رجال الأعمال والآلة الإعلامية التي خططت للتوريث الذي كان من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت الجيش بالنضحية بأحد رجالاته (مبارك).

⁸⁵ - يزيد صايغ، مرجع سابق الذكر، ص 16.

⁸⁶ - حازم قنديل، مرجع سابق الذكر، ص 246-247.

⁸⁷ - أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟"، مرجع سابق الذكر، ص 161.

⁸⁸ - يمكن الإشارة إلى هذا الحضور في محافظة سيناء وما تشهده من أوضاع أمنية متوترة بفعل الهجمات الإرهابية.

⁸⁹ - حول التنسيق بين الجيش وجهاز الأمن في التصدي للمتظاهرين يمكن الحديث على سبيل المثال عن حوادث "ماسبيرو" في 19 أكتوبر 2011، وحوادث شارع "محمد محمود" في 19 نوفمبر 2011، وحوادث "مجلس الوزراء" في 16 ديسمبر 2011، اعتصام "دار الحرس الجمهوري" في 8 جويلية 2013، فض اعتصامي أنصار محمد مرسي في ميداني "رابطة العدوية" و"النهضة" في 14 أوت 2013.

⁹⁰ - حازم قنديل، مرجع سابق الذكر، ص 245-246.

⁹¹ - يزيد صايغ، مرجع سابق الذكر، ص 7.



⁹² - مدين في ذلك بالتعاون الذي خصني به البروفيسور "بيتر فيفر"، (مراسلة إلكترونية في 18- 19 أكتوبر 2017)، و (المراجع التي أرسلها لي عبر البريد العادي في 4 ديسمبر 2017) .

⁹³ -Peter D. Feaver, Armed Servants :Agency, Oversight, and Civil-Military Relations, Harvard University Press, 2003.

⁹⁴ -Ahmed Abd Rabou, «Civil-Military Relations in the Middle East : A Comparative Study of the Political Role of the Military in Egypt and Turkey», Beirut, Lebanon : the Arab Reform Initiative, 2016, pp 5-6.

⁹⁵ - في الديمقراطية الراسخة يُنظر لوزير الدفاع على أساس أنه منصب مدني وليس عسكري.

⁹⁶ - فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية والأمنية يمكن ذكر القانون 14 لسنة 2012 الذي يعطي وزير الدفاع مسؤولية وضع اللوائح المتعلقة بإسناد الأرض على شبه جزيرة سيناء؛ في 24 ديسمبر 2012، حظر الوزير الملكية الخاصة أو استئجار الأراضي والممتلكات في مواقع استراتيجية ذات أهمية عسكرية في سيناء، والتي تشمل المنطقة ج" وفقاً لمعاهدة كامب ديفيد والأراضي الواقعة على بعد 5 كم غرباً أي الحدود الشرقية لمصر مع غزة / إسرائيل.

⁹⁷ - همام سرحان، "صفقة لضمان الخروج الآمن؟ تساؤلات حول وضع المؤسسة العسكرية في الدستور المصري الجديد"، (30 ديسمبر 2012)، على الرابط:

[HTTPS://BIT.LY/2KCX87R](https://bit.ly/2KCX87R)